منهج القواعد الموضوعية: حلول لعدم توافق القوانين الوطنية مع الحياة الدولية

يُعدّ منهج القواعد الموضوعية حلاً لعدم توافق القوانين الوطنية مع الحياة الدولية، خاصةً في المجال الاقتصادي والتجاري. فقد أُسّس هذا المنهج لضمان حلول موضوعية تلبي متطلبات تلك الحياة وتجنب تنازع القوانين الوطنية في مختلف الدول. فالتجارة الدولية تُعنى بشكلٍ خاصٍ بالقواعد القانونية الموضوعية، مثل تلك التي تحكم العقود الدولية لإنتاج وتوريد السلع، وعقود نقل التكنولوجيا، وعقود التعاون الصناعي، وعقود الاستثمار. ينبني منهج القواعد الموضوعية على مصادر متعددة: * **القواعد الموضوعية ذات المصدر التشريعي:** تُمثّل القوانين الوطنية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وقوانين النقد والقرض. * **القواعد الموضوعية ذات المصدر الدولي:** تُقدّم اتفاقيات دولية حلولاً لمشكلة تنازع القوانين، وتشمل مجالات التجارة، الاستثمارات الأجنبية، الأحوال الشخصية، الجنسية، والاختصاص القضائي الدولي. * **القواعد الموضوعية ذات المصدر التلقائي:** نشأت هذه القواعد على يد القضاء الوطني أو التحكيمي، لتقدم حلولاً تتناسب مع متطلبات الحياة التجارية الدولية. وتُعدّ قاعدة شرط التحكيم واستقلة في كافة العقود الخاصة بالتجارة الدولية، وقاعدة شرط الوفاء بالذهب أو قيمته في عقد التجارة الدولية أمثلةً على هذه القواعد.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي